

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد تور فينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد أورين جيان، طالب إسرائيلي، والسيدة ملاك أبو سعود، طالبة فلسطينية، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التداول بالفيديو بشأن ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“ التي انعقد يوم الجمعة 26 شباط/فبراير 2021.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372) الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن





310321 090321 21-03126 (A)



المرفق الأول

إحاطة منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينيسلاند

أتقدم بتحياتي إلى الضيوف الشباب معنا اليوم، أورين جيان وملاك أبو سعود. إن أصواتكم مهمة، وما سأقوله الآن لمجلس الأمن سيبين هذه النقطة.

وستؤثر التطورات الهامة في الأسابيع والأشهر المقبلة على ديناميات وآفاق المضي بعملية السلام قدما. وينخرط الفلسطينيون والإسرائيليون انخراطا كاملا في عملياتها الانتخابية. ولا تزال أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديدًا صحيًا مستمرًا تسبب في تداعيات اقتصادية هائلة. وفي الوقت نفسه، تؤدي الخطوات الأحادية الجانب في الميدان إلى تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة، علاوة على إبعاد الطرفين عن الحوار البناء والتسوية الودية.

وتواصل الأمم المتحدة مشاركتها في مواجهة هذه التحديات. ونعمل بنشاط مع الأطراف وشركائنا في المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك في سياق الجائحة. ونواصل العمل أيضا على تحقيق هدف إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل تفاوضي استنادا إلى وجود دولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وتواصل الفصائل الفلسطينية إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وكذلك انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وفي وقت سابق من هذا الشهر، اجتمعت هذه الفصائل في القاهرة وتوصلت إلى اتفاق بشأن العديد من المسائل المعلقة ودفع العملية الانتخابية قدما. وشددت الفصائل أيضا على ضرورة إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة دون استثناء. وأرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت حتى الآن، وأقدر قيادة مصر في المساعدة على دفع هذه العملية إلى الأمام.

وفي الوقت نفسه يؤدي الجمهور الفلسطيني دوره. وفي 17 شباط/فبراير أغلقت لجنة الانتخابات المركزية عملية تسجيل الناخبين وأعلنت عن 000 421 مسجل جديد خلال الفترة، مما رفع مجموع الناخبين المسجلين إلى أكثر من 2,6 مليون ناخب، أي 93 في المائة من جميع الناخبين المؤهلين وفقا للتقديرات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويقدر أن 40 في المائة من الناخبين المسجلين تقل أعمارهم عن 30 سنة. ومن المشجع أن نرى هذه المشاركة الشعبية القوية في العملية الديمقراطية. وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل جماعي لدعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عن طريق تيسير ودعم العمليات التحضيرية لهذه الانتخابات الهامة.

وفي عدد من الاجتماعات التي عقدت مؤخرا، أثبت المجتمع الدولي تركيزه على مساعدة الطرفين على العودة إلى مسار المفاوضات، وأشار إلى دعمه المستمر للشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك التصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي 8 شباط/فبراير أصدرت جامعة الدول العربية بيانا كررت فيه تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس خطوط عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي 15 شباط/فبراير، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط – من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – لمناقشة آخر التطورات السياسية والوضع في الميدان. واتفق الجميع على عقد الاجتماعات بانتظام لمواصلة تعاونهم.

وفي 23 شباط/فبراير، اجتمع أعضاء لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في اجتماع افتراضي ترأسه وزير خارجية النرويج والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وبيّن موجز الرئيس أن الأطراف قد أعربت عن التزامها المتجدد بتعزيز التعاون فيما بينها. ودعت الجهات المانحة الأطراف إلى اتخاذ خطوات محددة لتحسين علاقاتهما على الجبهة الاقتصادية وتيسير مشاريع الهياكل الأساسية الهامة وتقديم المساعدة في الميدان. ودعت أيضا إلى تجنب الإجراءات الأحادية التي ربما تعوق استئناف المفاوضات. كما تعهدت الجهات المانحة بزيادة المساعدة للفلسطينيين في مجالات مختلفة، بما في ذلك دعم جهود التلقيح التي تبذلها الحكومة في مكافحة كوفيد-19.

وأكد تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة بوضوح انكماش الاقتصاد الفلسطيني ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد نتيجة لجائحة كوفيد-19 وإلى تعليق السلطة الفلسطينية التنسيق مع إسرائيل. وأود أن أكون واضحا: فربما يستغرق الأمر سنوات حتى يتعافى اقتصاد فلسطين.

ولاحظ رئيس لجنة الاتصال أيضا الأهمية الحاسمة لتنفيذ برنامج آمن وفعال للقاحات ضد كوفيد-19 بأسرع ما يمكن في الضفة الغربية وغزة.

وفي هذا الصدد، ترحب الأمم المتحدة بالإعلان عن استراتيجية التلقيح الفلسطينية، والمخصصات الأولية لوزارة الصحة الفلسطينية التي خصصها مرفق الالتزام العالمي المعني بمكافحة كوفيد-19 لتوفير فرص الوصول إلى الأسواق، البالغة 440 37 جرعة من اللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، تم في شباط/فبراير، تسليم 000 30 جرعة من اللقاحات إلى الفلسطينيين، بما في ذلك في غزة، من جانب روسيا والإمارات العربية المتحدة. هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل في وقت سابق بنقل 200 5 لقاح إلى السلطة الفلسطينية، وتحصين 000 5 من العاملين الفلسطينيين في مجالي التعليم والصحة في إسرائيل، والجهود المبذولة لتلقيح السكان في القدس الشرقية، التي نفذت بنسبة 50 في المائة.

ومن الجدير بالثناء الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية لإعداد وتخطيط جهود التلقيح هذه، فضلا عن تفاني وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وشركائها. ومن العوامل الأساسية أيضا تيسير إسرائيل لتوصيل اللقاحات. وأقدّر الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية لدعم الاستجابة الفلسطينية لجائحة كوفيد-19. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا التعاون وأن يعزز لضمان حصول الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على نصيب عادل وفي الوقت المناسب من توزيع اللقاحات.

وإذ أنتقل إلى غزة، أرحب بإعادة فتح مصر لمعبر رفح في 9 شباط/فبراير في كلا الاتجاهين حتى إشعار آخر. ويعدُّ معبر رفح البوابة الرئيسية إلى العالم لمليوني نسمة من سكان غزة.

وأشيد أيضا بقرار حكومة قطر زيادة تبرعاتها المالية المقدمة إلى غزة زيادة كبيرة، بما في ذلك الاتفاق الموقّع مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لتوفير الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة حتى نهاية هذا العام. وسيؤدي هذا الترتيب إلى أكثر من 12 ساعة من الطاقة الكهربائية المنتظمة في اليوم

الواحد. والأمم المتحدة على استعداد للقيام بدورها وستواصل العمل عن كثب مع المانحين لضمان استمرار التعهدات القائمة.

وللأسف، استمرت التطورات في الميدان طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعموما، هدمت السلطات الإسرائيلية أو استولت على 170 مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم و 10 مبان في القدس الشرقية مما شرد نحو 314 فلسطينيا، من بينهم 67 امرأة و 177 طفلا. ونُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها تقريبا.

وفي سلسلة من الحوادث التي تثير القلق بوجه خاص، قامت قوات الأمن الإسرائيلية في 1 و 3 و 8 و 16 و 22 شباط/فبراير بهدم أو مصادرة 80 مبنى في تجمع حمصة البقيعة البدوي الفلسطيني في واحدة من مناطق إطلاق النار التي أعلنتها إسرائيل في غور الأردن. وتفيد تقارير بأن هذه الأعمال شردت 63 شخصاً عدة مرات، من بينهم 36 طفلاً، وبأنها أعقبت عملية هدم مماثلة جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 23 شباط/فبراير، زار نائبي ومنسق الشؤون الإنسانية الموقع وطالبا السلطات الإسرائيلية بوقف أي أعمال هدم أخرى، وفقا للقانون الدولي، وبالسماح لدوائر العمل الإنساني بتوفير المأوى والغذاء والماء لهذا التجمع السكاني الضعيف للغاية.

وأكرر رسالة منسق الشؤون الإنسانية وأحث إسرائيل على وقف هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسماح للفلسطينيين بتطوير مجتمعاتهم المحلية.

كما استمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل فلسطينيين، أحدهما طفل. وأفادت أنباء بأنهما قتلا بينما كانا يحاولان طعن جنود إسرائيليين. كما أصيب 34 فلسطينيا، من بينهم 6 أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 10 إسرائيليين، من بينهم امرأتان وثلاثة أطفال، على يد فلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي 26 كانون الثاني/يناير، حاول صبي فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما طعن جندية إسرائيلية بالقرب من مستوطنة أرييل، ثم أطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار فأردته قتيلا.

وفي 31 كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 36 عاماً فأردته قتيلاً فيما كان يركض نحو ضباط متمركزين عند مفترق غوش عتصيون، جنوب بيت لحم. وأفادت تقارير بأنه كان يحمل سلاحاً يدوي الصنع.

وفي غضون ذلك، شن مستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين نحو 25 هجوما على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات. ونفذ فلسطينيون 59 هجوما ضد مستوطنين ومدنيين إسرائيليين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع ثماني إصابات وإلحاق أضرار بالممتلكات.

وفي 5 شباط/فبراير، أطلق مستوطنون إسرائيليون النار على فلسطيني فأردوه قتيلا في بؤرة مزرعة ساديه إفرايم الاستيطانية، بالقرب من قرية رأس كركر، بعد أن أُفيد بأنه حاول اقتحام منزل. وذكرت قوات

الأمن الإسـرائيلية أن الحادث كان هجوما إرهابيا وأن الرجل لم يكن مسـلحا – ولم يعثر في حوزته على أي أسلحة. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق شامل في ملابسات الحادث.

وفي 15 شباط/فبراير، قام مدنيون إسرائيليون بتخريب تسع مركبات تعود لعمال فلسطينيين بالقرب من مستوطنة شيلو في الضفة الغربية. وفتحت الشرطة الإسرائيلية تحقيقا في الحادث، مشيرة إلى أنه وقع عقب هدم قوات الأمن الإسرائيلية لمبنى شُيد من دون تصريح في بؤرة استيطانية مجاورة.

وفي اليوم نفســه، أعلنت الشــرطة الإســرائيلية أنها اعتقلت عدة إســرائيليين في الضــفة الغربية للاشتباه في إلقائهم الحجارة مما أصاب فلسطينيين بجروح وفي حيازتهم لأسلحة بشكل غير قانوني وانتمائهم لمنظمة إرهابية.

وفي 23 شـباط/فبراير، أصـدرت السـلطات الإسـرائيلية لائحة اتهام ضـد صـبي إسـرائيلي يبلغ من العمر 17 عاماً بتهمة إلقاء قنابل صـوتية على منازل فلسـطينيين في قرية سـرطة بالضـفة الغربية وإلحاق أضرار بالممتلكات. كما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية أربعة أفراد آخرين يشتبه في تورطهم في الحادث.

وأؤكد أنه يجب محاســبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه الســرعة. وينبغي إيلاء عناية خاصة لحماية الأطفال من جميع أعمال العنف.

وفي 5 شـباط/فبراير، قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أن اختصـاص المحكمة يمتد ليشمل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الجولان، صـمد وقف إطلاق النار بين إسـرائيل وسـورية بوجه عام. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة، مع اسـتمرار انتهاكات الطرفين لاتفاق فض الاشـتباك بين القوات لعام 1974، مما أدى إلى تصـاعد التوتر بين إسرائيل وسورية. وفي مساء يوم 3 شباط/فبراير، رصـدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك نشاطا حركيا في منطقة عملياتها. وفي اليوم التالي، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه

”نفذ ضربة دقيقة ضد هياكل أساسية [في مطار دمشق الدولي] يستخدمها وكلاء في نقل الأسلحة والتعبئة ضد دولة إسرائيل“.

وتواصل القوة الاتصال بالطرفين لتذكيرهما بالتزاماتهما باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك والحيلولة دون تصعيد الحالة عبر خط وقف إطلاق النار.

وفي لبنان، يواجه السـكان مصـاعب متزايدة نتيجة للتدهور المطرد في الحالة الاقتصـادية وتأثير جائحة كوفيد-19. وفي يومي 26 و 27 كانون الثاني/يناير، قُتِل متظاهران في طرابلس إثر مصـادمات مع قوات الأمن.

وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، سـاهمت حوادث تصـويب الأسـلحة بين جيش الدفاع الإسـرائيلي والجيش اللبناني عبر الخط الأزرق في زيادة حدة التوتر. وتواصـل القوة تعمل مع الطرفين بغية نزع فتيل التوتر، بما في ذلك من خلال جهودها للاتصال والتنسيق.

في الختام، أود أن أؤكد على الأهمية البالغة لأن نبدأ عملية إعادة الأمل للفلسطينيين والإسرائيليين في إمكانية تحقيق حل الدولتين وإرساء سلام عادل ودائم وشامل. ونظرا لواقع التطورات الميدانية، فإن المهمة جسيمة وشاقة، ولكنها ليست مستحيلة. ويجب أن نغتنم الفرص الناشئة.

وقد تكون الانتخابات المقبلة في فلسطين إحدى هذه الفرص. إن معدل التسجيل المرتفع بشكل غير عادي بين الفلسطينيين يشكل ردا إيجابيا بصورة مدوية من الشعب الفلسطيني لدعم دعوة الرئيس عباس لإجراء الانتخابات. وسيكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة حاسمة نحو استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي يمكن أن تجدد شرعية المؤسسات الوطنية، بما في ذلك مجلس تشريعي وحكومة منتخبان ديمقراطيا في فلسطين.

إن الحق الديمقراطي في التصويت، ولا سيما بالنسبة للشباب، هو حق المرء في تقرير مستقبله السياسي وينبغي حمايته بعناية. وستواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بدور نشط في دعم عملية الانتخابات.

وستساعد الانتخابات أيضا في تمهيد الطريق نحو استعادة أفق سياسي مشروع لتحقيق حل الدولتين. وستواصل الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في جهودهما لتحقيق ذلك الهدف.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من الطالب الإسرائيلي أورين جيان

شـابات شـالوم (يوم سـبت مبارك) من السـفارة البريطانية في إسـرائيل. اسـمي أورين جيان، وأنا يهودي، إسرائيلي وفارسي.

أود أن أشكر المملكة المتحدة على تشريفي بالتحدث أمامكم اليوم في مجلس الأمن، وأشكر أيضـا السيدة ملك أبو سعود على عرض وجهة نظرها.

أنـا مجرد مراهق، ولكن قصـــتي بدأت قبل 40 عاماً، في إيران. ففي عام 1979، خلال الثورة الإيرانية، هربت أمي وشـــقيقاها وجدتي من إيران. ولكن جدي قرر البقاء حيث أنه كان يملك شـــركة كبيرة لتصنيع البلاستيك وكان عليه الاعتناء بأمرها.

وفي عام 1980، أي بعد عام واحد، حدث شـيء ما. لقد زار أحد أصـدقاء جدي المقربين شـركته وفي تلك اللحظة تحديدا، ســقطت آلة من رافعة وقتلت الرجل. وذهب جدي لزيارة العائلة المكلومة وتقديم تعازيه، ولكنهم اتهموه بأنه مسؤول عن وفاة صديقه. في البداية، كان جدي متأكداً من أنهم غاضبون وحسب لأنهم كانوا يتألمون، ولكن بعد بضـــعة أيام، جاء صـــديق حميم لجدي لتحذيره من أنه صـــدر بحقه أمر بالإعدام. وكان جدي قد حكم عليه بالإعدام.

ولم يكن لدى جدي خيار؛ وكان عليه أن يترك كل شـيء وراءه – منزله وشركته وأصـدقاءه. ولكنه نجا بحياته على الأقل. كما أن هذا الصـديق المسـلم الذي حذر جدي سـاعده أيضـا في الفرار من إيران وأنقذ حياته.

قصـــة جدي علمتني أن الصـــداقة لا علاقة لها بالدين أو العرق. إن الصـــداقة أمر يتعلق بالثقة ويمكن أن يتخذ المرء من أي شـــخص صـــديقا له بغض النظر عن خلفيته، ولكن بناء الثقة واكتســـابها عملية تدريجية.

اســمحوا لي أن أســترجع معكم واحدة من أول تفاعلاتي مع الطلاب العرب، وذلك خلال مؤتمر لنموذج محاكاة الأمم المتحدة في سـخنين، وهي مدينة عربية تقع في شـمال إسـرائيل. لقد عُقد المؤتمر في مدرسـة عربية، والحق يقال، إنني لم أُسـر كثيرا بفكرة حضـور مؤتمر في مدرسـة عربية. وأذكر أنني بدأت أتوتر أثناء سفري لحضـور المؤتمر – ولم يكن ذلك بسبب الخطاب الذي كان علي إلقاؤه أمام اللجنة كممثل لهنغاريا. كان مرد ذلك في الغالب إلى أنني لم أكن أعرف ما يمكن توقعه من تجربة لقاء طلاب عرب. وأتذكر أنني كنت أفكر على هذا النحو عندما وصـلت حافلتنا إلى سـخنين ودخلت المدرسـة ببطء للمشـاركة لأول مرة في مؤتمر نموذج محاكاة للأمم المتحدة. وشـــعرت بالارتباك لأنني كنت يهودياً إســـرائيلياً يبلغ من العمر 15 عاماً يدخل مدرسـة عربية في سـخنين. وأتذكر أنني سـألت نفسـي: كيف سـيكون شكل الطلاب؟ وهل سـأتمكن حتى من التواصـل معهم؟ وكيف سـيكون الطعام؟ هل هو حتى آمن؟ اعتقدت أنه ربما لم يكن الأمر يستحق، وربما لم يكن ينبغي أن أذهب، وربما كان ينبغي لي أن أبقى في المنزل لأمضـي بعض الوقت مع أصدقائي في نتانيا، حيث كنت أشعر بالراحة.

لكنني كنت أعرف أن المغادرة لم تكن خياراً، لذلك، بقيت للمشـــاركة في المؤتمر. تحدثت إلى عدد قليل من الطلاب من تلك المدرسـة ولاحظت أن التفاعل معهم لم يكن سـيئا للغاية على كل حال. ولم أشـعر

بالراحة التامة في حضورهم ولم أتمكن من التواصل معهم بشكل كامل، لكنني بالتأكيد شعرت براحة أكبر في نهاية المؤتمر مقارنة بالحالة التي كنت عليها في بدايته.

وفي تلك السنة، حضرت خمسة مؤتمرات أخرى من مؤتمرات نموذج محاكاة الأمم المتحدة. وشارك فيها جميعاً طلاب عرب. ولاحظت أنني كنت أشعر مع تعاقب المؤتمرات والتفاعلات بالارتياح على نحو متزايد لوجودي في محيط أشخاص من المجتمع المحلي العربي أو الفلسطيني وحتى التحدث معهم. وشاركت في نهاية ذلك العام، في صيف عام 2019، في برنامج نظمه معهد في هيوستن في تكساس. وشارك أساسا في البرنامج طلاب عرب وفلسطينيون، مع عدد قليل من الطلاب اليهود. وتناول مواضيع العلاقة بين الأديان والمواطنة وكان هدفه أن يتعرف المشاركون من الجانبين على بعضهم بعضا. ومن أجل أن نتعرف على بعضنا بعضا حقاً، سلمنا هواتفنا المحمولة لمدة أسبوعين وانفصلنا عن العالم.

وعلى متن الطائرة إلى تكساس، أتذكر أنني شعرت بنفس المشاعر التي انتابتني قبل أول تفاعل لي مع الطلاب العرب في سخنين. وقلت لنفسي: كيف سأقضي أسبوعين مع غرباء عني تماما في بلد أجنبي من دون أن أتمكن من استخدام هاتفي المحمول في حال لم أتمكن من التعايش مع هؤلاء الأشخاص ذوي الخلفيات المختلفة تماما عني؟ وأتذكر شعوري بالتوتر وعدم الارتياح. وأردت فحسب أن أنتهي من ذلك حتى أتمكن من العودة إلى البيت.

وعندما وصلت إلى تكساس، استغرق الأمر مني بعض الوقت لكي أتواصل مع الطلاب الآخرين، وخاصة أولئك المنحدرين من خلفيات تختلف عن خلفيتي، ولاحظت أنني لا أوافق على معظم الآراء السياسية للطلاب الفلسطينيين. ولكن، مع مرور الوقت، بدأت أشعر براحة أكبر لأنني أدركت – كما هو بديهي – أننا جميعا بشر. وبقيت على خلاف معهم على المستوى السياسي بشأن معظم المواضيع، ولكن ذلك لم يمنعنا من مناقشة تلك المواضيع وغيرها بطريقة محترمة. وارتبطت بصداقة مع أحد الفلسطينيين في البرنامج وبقينا على اتصال حتى بعد عودتي إلى إسرائيل. ونتبادل أحيانا رسائل نصية بيننا ونناقش الأمور السياسية. ورغم أننا لا نزال نختلف بشأن معظم الأمور، لكننا نظل على اتصال ونثري بعضنا بعضا بمنظوراتنا المختلفة.

للأسف، لم يمر معظم الطلاب الإسرائيليين والفلسطينيين بمثل هذه التجارب. فنحن نعيش في مدن مختلفة ونذهب إلى مدارس مختلفة. ويحتاج الطلاب الإسرائيليون والفلسطينيون إلى فرص للالتقاء حتى يتمكنوا من التعرف على الناس على الجانب الآخر. فنحن مديرو المدارس والأطباء والمعلمون والقادة في الغد. وبدلاً من أن نكبر كارهين لبعضنا بعضا، يجب أن نتعلم كيف يمكننا تبادل وجهات نظرنا المختلفة كأصدقاء، ويكمن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك في لقائنا وتفاعلنا.

وبالإضافة إلى نموذج محاكاة الأمم المتحدة، فقد أتيحت لي الفرصة للانضمام إلى مشروع فريد يسمى ”رواية القصص المثيرة للتعاطف“، يقوم على الجمع بين ثماني طلاب – أربعة يهود وأربعة عرب. وقد علم كل منا بقصة أسرة شريكه، ثم عرض قصة شريكه. والتقيت أمير وعلمت أنه رغم أنه يعيش في بلدة قريبة من مدينتي، إلا أن والده من غزة. وعلم أمير بقصة جدي الذي فر من إيران وعاد إلى إسرائيل.

وأظهر لي سماع أمير يحكي قصة أسرتي وقيامي برواية قصة أسرته أن لدينا جميعا قصصنا وأن لدينا جميعا مشاكلنا وإنجازاتنا ولدينا كلنا أسر وتاريخ. وتعلمت أنه لا يمكننا الشروع في التفاوض بشكل صحيح إلا بعد التعاطف مع الناس، أي البشر الأفراد على الجانب الآخر من النزاع، وفهمهم.

وأعتقد أن الشـــروع في التفاوض على الســـلام مع أناس تعلمنا احترامهم وتعرفنا عليهم يكون أكثر فعالية بكثير؛ أي أناس لم يعودوا أعداء، بل بشـــرا نراهم جيرانا لنا؛ أناس تهتم حقا بهم ويمكنك التفاوض بشكل صحيح معهم.

قبل بضـع سـنوات، كنت أخشـى الذهاب إلى مدرسـة عربية، ولكن لدي اليوم أصـدقاء فلسـطينيون يمكننا أن نناقش الأمور السياسية معا على الغداء وأن نظل أصدقاء. وأعتقد أنه إذا أتيحت الفرصة لمزيد من الطلاب للقاء الجانب الآخر في سـن مبكرة، فسـوف نكون قادرين على بناء مسـتقبل أفضـل وأكثر إشـراقا لنا جميعا.

المرفق الثالث

إحاطة مقدمة من الطالبة الفلسطينية ملك أبو سعود

أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذا المنبر لي اليوم وتمكين الشباب في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من التحدث عن تجاربهم. اسمي ملك أبو سعود. وأنا طالبة في السنة الثالثة في كلية والش للدراسات الدبلوماسية في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، تخصص اقتصاد دولي. لقد ولدت وترعرعت في القدس، وأنا فخورة بكوني فلسطينية.

وأود أن أعرب عن تقديري لما حظيت به من شرف التكلم هنا اليوم. أنا امرأة بيضاء من الطبقة الوسطى من القدس تتكلم الإنكليزية، ولهذا السبب أتشرف بتقديم إحاطة أمام المجلس اليوم. كما أنني بحاجة إلى الاعتراف بأنني لا أمثل جميع الشباب الفلسطيني بأي حال من الأحوال. فالقيود المختلفة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية لا تفصل الفلسطينيين عن بعضهم بعضا فحسب، بل تحدد أيضا تجاربنا في سياق النزاع. وعلى الرغم من أنني لا أستطيع أن أتكلم عن كل تجارب الشباب في غزة أو الضفة الغربية أو الشتات، فإنني آمل أن أتمكن من استخدام تجاربي لأنقل لأعضاء المجلس رؤية أوضح لواقع الحال في فلسطين.

أسكن القدس على مدى السنوات العشرين الماضية. نشأت على بعد كيلومترين من المسجد الأقصى، في أحد أكبر شوارع القدس. غير أنني لم أشعر بالراحة التامة هناك على الإطلاق. فقد عشت في خوف دائم من التعرض للأذى الجسدي والعاطفي نتيجة للعيش تحت الاحتلال العسكري. وكنت دائما – لخوفي من التعرض للاعتداء اللفظي لكوني فلسطينية – في حالة توجس عندما أذهب إلى أي مكان، خاصة على الجانب الإسرائيلي. يكون كتبة المبيعات الإسرائيليون لطفاء معي إلى أن يعرفوا في أي جانب من القدس أعيش، وعندها يعبسون في وجهي. وسرعان ما توقفت عن التحدث باللغة العربية لإخفاء هويتي الفلسطينية. وعندما يشهر الجنود الإسرائيليون أسلحتهم في وجهي عند نقطة التفتيش، أتحدث باللغة الإنكليزية محاولة جاهدة التحدث بلهجة أمريكية لحماية روحي. ظللت أعيش في خوف دائم من أن أبدي هويتي لأنني كنت أعرف أن حياتي لا تساوي الكثير عندهم.

غير أنني أقر بأنني تلقيت درجة أقل من الكراهية والعنف الذي يمكن أن يتعرض له شاب في فلسطين. وعندما يخطر بذهني مدى العنف والقسوة التي يمكن أن يكون عليهما الاحتلال، أفكر في ابن عمي محمد، الذي كان يعيش في مخيم العزة للاجئين حيث تتكدس المنازل فوق بعضها وكأنها على وشك الانهيار، تماما مثل الذين يسكنون فيها. محمد كان هادئا وخجولا وعذب الحديث. ولطالما تعاطفت معه. وعلى الرغم من أن محمدا كان طفلا، فإنه كان يبدو لي شابا. فمن الشائع أنه عندما يسود العنف والشح، ينضج الأطفال مبكرا جدا.

لقد اعتقلت الحكومة الإسرائيلية محمدا في سن الحادية عشرة. دخل جنود إسرائيليون المخيم لسبب وحيد هو أن يعيثوا فسادا. ويبدو أن محمدا قد ألقى بحجر على جندي، ولذلك رأت الحكومة الإسرائيلية أن الأنسب سجن صبي عمره 11 سنة. كنت ساذجة جدا، في ذلك الوقت، عندما اعتقدت أنه سيفرج عنه ويعود في اليوم التالي. غير أن الأيام تحولت إلى أشهر وإلى سنوات. وبمجرد خروجه من السجن، احتجز سريعا مرة أخرى ومن حينها ظل يتردد بين الدخول إلى السجن والخروج منه. ومن المرجح أن يستمر على ذلك

المنوال بقية حياته، كل ذلك بسبب حجر واحد. مع محمد وعدد لا يحصى غيره تضيع إمكانات فلسطين في السجون.

يواجه الشباب الفلسطيني حالة من انعدام الأمن المستمر بسبب الفظائع التي يرتكبها ضدهم الشرطة والجيش الإسرائيليان. فالشرطة الإسرائيلية مدربة على أن تنظر إلى كل فلسطيني على إنه إرهابي محتمل. وتظل الشرطة الإسرائيلية جاثمة بركبها على أعناقنا من دون أن تترتب أي تبعات على مئات الأرواح التي يزهقونها. فقد أطلقت الشرطة الإسرائيلية في وقت سابق من هذا العام سبع رصاصات على إياد الحلاق – وهو شاب مريض بالتوحد – وهو في طريقه إلى المدرسة. ماذا كانت جريمته؟ أُطلق الرصاص على إياد لأنه فر من الجنود خوفا منهم.

وقبل بضعة أشهر، اصطدم أحمد عريقات بنقطة تفتيش يوم زفاف شقيقته. وادعت إسرائيل أن عريقات، مثل جميع الفلسطينيين، إرهابي يرتكب هجوما. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أكدت Forensic Architecture، وهي هيئة أبحاث بريطانية، أن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن أحمد عريقات اصطدم بنقطة التفتيش عن غير قصد. لم يعد ذلك يهم الآن، بالطبع. ففي يوم زفاف شقيقته، مشى أحمد، وهو رجل بريء، مبتعدا عن الجنود ويداه مرفوعتان، عندما أُعدم بست رصاصات أطلقت في ثانيتين وحرم من المساعدة الطبية وهو يموت ببطء ملقى على الأرض.

كيف يتوقع المجتمع الدولي من الشباب الفلسطيني أن يتطلع إلى السلام بينما تستعدينا إسرائيل كل يوم؟ كيف تتوقعون منا أن نستثمر وننمو ونزدهر بينما مستقبلنا مليء بعدم اليقين؟

وثمة قضية أخرى يواجهها الشباب الفلسطيني هي نقص الاستثمار في حياتهم وسبل عيشهم. ففي سن 14، كان لدي طموح كبير وأردت ملء طلباتي الجامعية بأنشطة خارج المناهج الدراسية. ولكن نظرا لانعدام التمويل والبرمجة لمنظمات الشباب الفلسطينية، فإن النشاط الوحيد الذي تمكنت من القيام به هو الانضمام إلى برامج السلام. وفي برامج السلام، يجمع الفلسطينيون والإسرائيليون معا للتحدث – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – عن النزاع.

وتظهر برامج السلام كذبا فكرة أن الفلسطينيين والإسرائيليين يلتقون لصنع السلام، في حين أن السبب الوحيد الذي يدفع الفلسطينيين إلى الانضمام هو، في كثير من الحالات، الحصول على دبلوم أو التمرين على لغتهم الإنكليزية أو تعلم مهارة أو اثنتين. ومع ذلك، يدرك الشباب الفلسطيني مبكرا بما فيه الكفاية أنهم يحصلون على أكثر مما كانوا ينتظرون. فمن خلال تجربتي، تسببت لي مخيمات السلام هذه في كرب عاطفي وعقلي.

فما لا تفهمه منظمات السلام الشعبية هو أن النجاح أو العدالة يبدوان مختلفين تماما من الجوانب المختلفة. يدافع العديد من أصدقائي الإسرائيليين عن هذه المنظمات لما تقدم من "تجارب تغير الحياة". وكثير من الإسرائيليين يأتون إلى هذه المخيمات غارقين في سنوات من الدعاية التي تقوم بها حكومتهم عن أن إسرائيل طرف مسالم وليس محتلا في أرض سكان أصليين. إنهم يُغَذون بفكرة أن جميع الفلسطينيين يرتدون الحجاب وغير متعلمين وإرهابيون يبحثون عن صراع. وما تقدمه لهم هذه البرامج هو فرصة لإدراك أن الفلسطينيين قد لا يكونون بذلك السوء. ربما إنهم أشخاص عاديون. وفي نهاية الأمر، كيف يمكن أن يوجد صراع إذا كنا نتقاسم طبقا من الحمص معا؟

غير أن ما نحتاج إلى أن ندركه هو أن الفلسطينيين لا يمرون بتجربة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بنفس الطريقة التي يمر بها الإسرائيليون، وبالتالي فإن فكرة العدالة عند الفلسطيني تختلف كثيرا عن فكرة العدالة عند الإسرائيلي. فقد نشأ الشباب الفلسطيني في ظروف تتسم بالعنف سببتها إسرائيل حيث يعيشون في شح في سجن مفتوح أو، في حالتي، مواطنين من الدرجة الثانية يتعرضون باستمرار للتنميط والتمييز. ومشكلتي ليست أنني لا أعرف أن الإسرائيليين بشر؛ فأنا أعرف أنهم بشر. مشكلتي هي أنهم اختاروا العيش في داري على أرضي ويقولون لي إنه ليس من حقي الاحتجاج. لذلك، عندما أصل إلى هذه البرامج، فإن هدفي يختلف عن أهداف زملائي الإسرائيليين. وتقع على عاتقي المسؤولية المُرهقة التي لا ينبغي أن تقع على أي شاب في الرابعة عشرة من عمره: أن أبرهن أنني إنسان – إنسان يستأهل حقوق الإنسان. وكل ما يمكن أن يقدمه لي هؤلاء الإسرائيليون في المقابل هو ربتة على الظهر وبعض الاعتذارات عما تفعله حكومتهم. ولهذا السبب أعتقد أن برامج السلام، بحد ذاتها، لا يمكن أساسا أن تحقق السلام. فالمشكلة ليست في الافتقار إلى الحوار، كما تبث وسائط الإعلام بل وربما حتى مجلس الأمن؛ المشكلة هي غياب العدالة للفلسطينيين.

والواقع أن لهذه البرامج أثرا معاكسا لما تتطلع إلى تحقيقه. فمن واقع تجربتي، صُدمت عندما وجدت أن حياة الإسرائيليين على الجانب الآخر لا تشبه حياتي. بل على العكس تماما – بينما كان لدي بالكاد أي إمكانية للحصول على المياه أو الكهرباء في منزل جدتي في مخيم اللاجئين، كان نظرائي الإسرائيليون يستمتعون بـ "حياتهم الطبيعية" على الشاطئ مع أصدقائهم. بدأت أقارن حياة أصدقائي الإسرائيليين بحياتي وأدركت حقا مدى الإذلال والقمع اللذين تعرضت لهما بسبب الاحتلال.

ومما جعل الأمور أكثر سوءاً أن أصدقائي الإسرائيليين بدأوا التجنيد في الخدمة العسكرية الإلزامية بعد تخرجهم من برامج السلام، مما أدى إلى تآكل أي تقدم ربما نكون قد أحرزناه. ويشارك نفس الأشخاص الذين دعوتهم أصدقائي الآن في اضطهادي. ونفس الأشخاص الذين دعوتهم أصدقائي حالياً هم أنفسهم الذين كنت دائماً أخاف منهم. ونفس الأشخاص الذين دعوتهم أصدقائي يوجهون بنادقهم إليّ وعائلتي حاليا.

وفي عام 1974 خاطب الرئيس ياسر عرفات الجمعية العامة قائلا:

> "جئتكم يا سيادة الرئيس حاملاً غصن الزيتون بيدي وبندقية الثائر بيدي الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ... لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ... لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي." (A/PV.2282، الفقرة 82).

وبعد مرور نحو 46 عاما، تحول غصن الزيتون إلى انهيار بطيء ومؤلم لقضية فلسطين. وبينما كان الفلسطينيون جهة فاعلة في مصيرهم، أصبحوا الآن مراقبين سلبيين لأن أراضيهم وحقوقهم ما تزال تغتصب كل يوم. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تمكين الشباب الفلسطيني من أن يصبحوا صانعي قرارات في حياتهم عن طريق الاستثمار في أمنهم وتعليمهم وفرصهم وتوظيفهم.

ولكي تنجح برامج السلام، فإن الرقابة أمر أساسي لضمان سلامة الشباب المشاركين فيها بحضور المرخص لهم بالعمل مع القُصّر. والأهم من ذلك، ينبغي أن تركز برامج السلام ليس فقط على الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل أيضا على معالجة الاختلافات الهيكلية بين تجربتي الحياة الإسرائيلية والفلسطينية. وينبغي أن توفر البرامج الموارد اللازمة مثل الحصول على الرعاية الصحية العقلية والمنح.

وينبغي أن تدعو إلى وضع سياسات لتحسين الظروف المعيشية للشباب الفلسطيني المشارك في هذه البرامج. ولن يحقق الجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أي شيء ما لم يكونا طرفين متساويين في المحادثات.

وعندما أفكر في إمكانية تحقيق الســـــلام، فإنني أفكر في وطني القدس. فالقدس هي أكبر تجربة لمعرفة ما إذا كان الفلســطينيون والإســرائيليون يســتطيعون العيش معاً. وفي حين أن العنف والظلم يجعلان الأمر يبدو في معظم الحالات وكأن هذه التجربة قد فشــلت، إلا أنها تبدو ناجحة في بعض الأحيان. ودليلي على ذلك هو أنني عندما أذهب إلى قســم الأغذية العالمية في محلات الســوبر ماركت الأمريكية وأرى وجبة خفيفة إسرائيلية أعرفها منذ طفولتي، تغمرني مشاعر الوطن بقدر ما أقاومها.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند وممثلي الشباب في فلسطين وإسرائيل على إحاطاتهم.

ما تزال قضية فلسطين دون حل أكثر من 70 عاما. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت الأجيال تعاني جيلا تلو الآخر من الشباب معاناة شديدة من النزاع والعنف والمظالم التاريخية والفقر. والمجتمع الدولي ملزم بإبداء الشجاعة في الوفاء بالالتزامات وإظهار الضمير في دعم العدالة وإيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذه القضية في وقت مبكر، مما يعطي الشباب وطنا ينعم بالسلام ومستقبلا مشرقا. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية ذات الصلة بهذه القضية.

أولا، يجب أن نواصل المضي في الاتجاه الصحيح، أي نحو حل الدولتين. فإقامة الدولة المستقلة حق غير قابل للتصرف من حقوق الشعب الفلسطيني – ولا يمكن الحرمان منه. ويعدُّ حل الدولتين الحد الأدنى لتحقيق العدالة الدولية ولا يمكن التفريط فيه. وتشكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، في جملة أمور، المبادئ الأساسية التي لا يمكن الحياد عنها في حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. عليه، يجب على المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه لإيجاد حل مبكر.

وما برحت الأنشطة الاستيطانية مستمرة منذ بعض الوقت، مما يضعف بشدة احتمالات التوصل إلى حل الدولتين. ويجب أن تتوقف فورا جميع الإجراءات التي تقوض الثقة المتبادلة ويجب تنفيذ القرار 2334 (2016) على نحو مخلص. وتدعو الصين إسرائيل إلى إنهاء أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين. وبالتالي يجب أيضا احترام وضمان حق إسرائيل في البقاء ومراعاة شواغلها الأمنية المشروعة.

ثانيا، يجب تحقيق التآزر الدولي في تعزيز محادثات السلام. وتلوح حاليا في الأفق تغييرات جديدة في الشرق الأوسط. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة وأن يتصرف بمزيد من الإلحاح، فضلا عن إطلاق جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية لإحراز تقدم قوي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وستشارك الصين وتدعم بقوة أي جهد يفضي إلى التسوية السياسية لهذه القضية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستكشف وينشئ آلية متعددة الأطراف بمشاركة واسعة النطاق بغية تحقيق تآزر فعال في تعزيز محادثات السلام. ويتعين على الأطراف التي لها نفوذ كبير على فلسطين وإسرائيل أن تتمسك بمعيار موضوعي ومحايد وأن تسعى بإخلاص لمساعدة الطرفين على تضييق الخلافات وبناء الثقة المتبادلة بينهما. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره الواجب عن طريق العمل بنشاط لإعادة إطلاق الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي على قدم المساواة. وتؤيد الصين عقد مؤتمر دولي بشأن السلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر، وهي مبادرة يدعو لها الرئيس عباس.

وفي الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية المعقود في 8 شباط/فبراير، أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة على الطابع الأساسي لإقامة الدولة الفلسطينية، وأكدوا مجددا موقفهم المشترك بشأن حل الدولتين ومبادرة السلام العربية. ويجسد هذا روح الوحدة والعدالة في الدول العربية، التي تعرب الصين عن تقديرها لها.

ثالثا، يجب تقديم دعم أقوى لتعزيز الوحدة والتنمية في فلسطين. وتمثل الانتخابات العامة هذا العام برنامج عمل سياسي مهم هناك. وقبل أسبوعين عقدت الأحزاب السياسية الفلسطينية حوارا ناجحا في القاهرة اتفقت فيه على ترتيبات انتخابية. وهكذا قطعت شوطا كبيرا نحو المصالحة بين الفلسطينيين. وترحب الصين بهذه النتائج وتثني على مصر للدور الإيجابي الذي تضطلع به. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لدعم وكفالة إجراء الانتخابات بطريقة سلسة لتعزيز الوحدة بين الفلسطينيين وضمان مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيزها.

لقد سببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ضررا كبيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لفلسطين في مكافحة هذه الجائحة ونمو الاقتصاد، وتحسين سبل العيش. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

والصين، بوصفها صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني، تؤيد بقوة المطالب المشروعة لفلسطين وتؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. لقد وُزِّعت في هذا الشهر الإمدادات المضادة للجائحة التي تبرعت بها الصين عن طريق الأونروا على 141 مركزا للرعاية الصحية في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا. كما قررت الصين التبرع بلقاحات كوفيد-19 لفلسطين. وسيتم تسليم هذه اللقاحات قريبا جدا. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة فلسطين على مكافحة الجائحة، وسنسهم بنشاط في السعي إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في وقت مبكر.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد أورين جيان والسيدة ملاك أبو سعود لتبادل خبراتهما في مجال الربط بين الشباب الإسرائيلي والفلسطيني.

ونتشجع لبعض التطورات الإيجابية التي نأمل أن تسهم في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، شهدنا أيضا نشاطا في عمل اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي عقدت اجتماعا افتراضيا في الأسبوع الماضي.

ونرحب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس عباس بشأن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني. والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في القاهرة بين الفصائل الفلسطينية بشأن ترتيبات الانتخابات خطوة إيجابية أخرى نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، ينبغي أن تجري في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما ترحب إستونيا باستئناف التنسيق المدني والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونشجع الطرفين على البناء على هذه التطورات واتخاذ المزيد من الخطوات العملية، التي نأمل أن تؤدي إلى ظروف أكثر ملاءمة لاستئناف المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

وينبغي أن تشمل هذه الخطوات بذل المزيد من الجهود المنسقة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن زيادة التعاون الاقتصادي. وفي هذا السياق، نرحب بمشاركة ممثلي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المعقود في 23 شباط/فبراير.

وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من جانب واحد تزيد من حدة التوتر وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ونكرر دعوتنا لإسرائيل لوقف التوسع الاستيطاني المستمر وعمليات الهدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن عمليات الهدم ومصادرة البنود والمنشآت في حمصة البقاعية، في وادي الأردن، تثير القلق وتتعارض مع القانون الدولي.

ومن الضروري أيضا منع أي أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب وأعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم إستونيا المستمر لجميع الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر المنسق الخاص وكذلك أورين جيان وملك أبو سعود على إحاطاتهم.

إن فرنسا ثابتة في تأييدها للحل القائم على وجود دولتين وفقا للمعايير المتفق عليها والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وهذا الإطار هو الأساس الوحيد حتى الآن الذي أتاح تحقيق سلام عادل ودائم، ومن ثم الإسهام في استقرار المنطقة. وهذا ما يطمح إليه الشباب الإسرائيلي والفلسطيني، كما ذكّرنا مقدما الإحاطتين. هذا هو الحل الوحيد الذي من المرجح أن يضمن أمن إسرائيل، الذي لن تساوم فرنسا عليه أبدا، ويحترم حق الفلسطينيين في تقرير المصير، الذي نلتزم به التزاما تاما. ولهذا السبب ستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لقيام دولتين تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتهما القدس.

وفي هذا السياق، نأسف لتزايد عدد حالات الأمر الواقع التي تهدد إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المستوى القياسي لعمليات هدم المباني الفلسطينية، والأرقام لعام 2021 تتجاوز بالفعل أرقام عام 2020. وفي هذا الصدد، ندين عمليات الهدم والمصادرة الجديدة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، بما فيها عمليات الهدم والمصادرة للمنشآت الإنسانية التي يمولها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وفرنسا، في قرية خربة حمصة الفلسطينية. وتدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لهذا في أقرب وقت ممكن، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وإسرائيل طرف فيها.

وندين استمرار الاستعمار في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ولا سيما زحفه إلى مناطق حساسة، مثل جفعات هاماتوس وهار حوما والمنطقة E-1. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى التراجع عن هذه القرارات.

ومن المهم إحراز تقدم في العملية الانتخابية الفلسطينية. لقد رحبت فرنسا بنشر الرئيس عباس للمرسوم المتعلق بالانتخابات. ويجب أن تكون تلك الانتخابات فرصة لإعطاء صوت جديد للمجتمع المدني الفلسطيني وتجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات. وفرنسا وشركاؤها الأوروبيون على استعداد لدعم تنظيم انتخابات شفافة وحرة ونزيهة. وتدعو فرنسا جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بشكل بناء لتمكين الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه. ويجب أيضا تنظيم الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وستظل فرنسا جاهزة للمساعدة في إعادة بناء الثقة تدريجيا بين الطرفين بغية استئناف المفاوضات. وسنواصل العمل بشأن هذا مع شركائنا من ألمانيا ومصر والأردن.

لقد أكد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مرة أخرى أهمية زيادة التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود وفعالية علاقاتهما الاقتصادية. وهذا التعاون يزداد ضرورة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا. ونرحب بالجهود المبذولة، بما في ذلك من جانب إسرائيل، لتمكين وزارة الصحة الفلسطينية من توفير عدة

آلاف من جرعات اللقاح. ونأمل أن يستمر الزخم الإيجابي وأن يعود بالفائدة على جميع الفلسطينيين، بما في ذلك في غزة.

وفي هذا السـياق الصـعب، تقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشرق الأدنى مساعدة حيوية لملايين الفلسطينيين. وتدعو فرنسا جميع الدول إلى تقديم الدعم لها بما يتناسب مع إمكانياتها المالية.

وفي إطار هذه الخطة العملية التي تركز على النتائج تدعو فرنسـا مجلس الأمن إلى الاتحاد من أجل إعادة إطلاق عملية السلام.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكانور

أشكر رئاسة المملكة المتحدة على مبادرتها بدعوة ممثلي الشباب ملاك وأورين إلى هذه الجلسة لتبادل وجهات نظرهما. وأشكر المنسق الخاص تور فينيسلاند على إحاطته.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعم الهند للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحل القائم على وجود دولتين هو وحده الذي يحقق السلام الدائم، الذي ينشده ويستحقه شعبي إسرائيل وفلسطين. وينبغي تحقيق ذلك من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي. ويجب على كلا الجانبين تجنب أي إجراء من جانب واحد يمكن أن يضر بمسائل الوضع النهائي تلك.

والجهود الدبلوماسية الأخيرة لإحياء محادثات السلام المتوقفة مشجعة. لقد عقد المبعوثون الخاصون للمجموعة الرباعية اجتماعا في الوقت المناسب. ونحث المجموعة الرباعية على بدء العمل مع القيادة الإسرائيلية والفلسطينية. وفي هذا الصدد، نقدر أيضاً التواصل الذي قامت بها مجموعة ميونيخ مؤخراً. وترحب الهند بكل الجهود الرامية إلى تعزيز الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي باستئناف المفاوضات المباشرة وتيسير عملية السلام.

ويسرنا أن نلاحظ أن التحضيرات للانتخابات الفلسطينية تمضي قدما. واتفاق القاهرة بين الأطراف الفلسطينية بشأن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية – الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات وقبول نتائج الانتخابات والترتيبات الأخرى المتصلة بالانتخابات – خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وكذلك فإن الالتزام الذي تعهدت به جميع الأطراف بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين سيساعد على بناء الثقة بينها. ونحن نعترف بجهود مصر لتيسير هذا الاتفاق.

وتعكس النسبة المرتفعة من الفلسطينيين الذين سجلوا أسماءهم للتصويت في الانتخابات رغبتهم في المشاركة في العملية الديمقراطية.

إن فتح معبر رفح الحدودي تطور هام، سيخفف من حدة الحالة الإنسانية والصحية في غزة.

كما أن الإعلانات الأخيرة المتعلقة بأنبوب الغاز إلى غزة مشجعة أيضا.

وكان تأثير الجائحة على سكان غزة شديدا بشكل خاص بسبب هشاشة البنية التحتية للرعاية الصحية. ونلاحظ أن اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19) يجري توفيرها للشعب الفلسطيني، بما في ذلك غزة. وتؤمن الهند إيمانا قويا بأن الإنصاف في الحصول على اللقاحات في جميع أنحاء العالم أمر مهم للتخفيف من أثر الجائحة. وكانت الهند قد قدمت في وقت سابق أدوية ومعدات طبية ذات أهمية حاسمة إلى فلسطين على سبيل المساعدة للتصدي لكوفيد-19. ونحن الآن بصدد إرسال دفعة ثانية من الأدوية كمنحة للشعب الفلسطيني في الأسابيع المقبلة. كما سنسهل إمداد فلسطين باللقاحات في وقت مبكر.

وما فتئت الهند تدعم باستمرار جهود بناء الدولة الفلسطينية في إطار الشراكة الإنمائية بين الهند وفلسطين. وبالإضافة إلى مشاريعنا الجارية في قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا، وقعنا مؤخرا اتفاقات لتمويل مشاريع سريعة الأثر تنفذ من خلال شراكات مع المؤسسات الشعبية الفلسطينية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أيضا أن أكرر دعمنا المتواصل للعمل الإنساني والإنمائي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لصالح مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. لقد واجهت الأونروا أزمة مزدوجة لم يسبق لها مثيل في عام 2020 - تجلت في عجز مالي حاد ضاعفته أزمة الصحة العامة التي لا مثيل لها الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وإدراكا لخطورة حالة الوكالة، تعهدت الهند بتقديم مساهمة مالية سنوية قدرها 5 ملايين دولار لدعم الأونروا خلال العامين المقبلين.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أولاً، أشكركما، أورين جيان وملاك أبو سعود. إن رؤيتكما هنا في مجلس الأمن اليوم، والاستماع إليكما، يذكرني بقوة بسبب وجودنا هنا، وما ينبغي أن يكون هدفنا: تخفيف الأثر الإنساني للنزاع، وفي الواقع وبصراحة الانتباه إلى تأثير ذلك على الشباب. إن لديكما دورا حاسما في بناء السلام وفي حل الصراع الذي تعيشان في خضمه. ولدي آمال كبيرة في أن تكونا في المستقبل شخصين يعملان بشكل حقيقي على منع نشوب الصراع أيضا.

وكامرأة أيرلندية، فقد نشأت على جزيرة كانت مضطربة. وقد علمتنا التجارب المؤلمة أن تحقيق السلام والحفاظ عليه هو في الواقع عملية مشتركة بين الأجيال. إن إدماج الشباب، كما اعترفنا في عدة قرارات لمجلس الأمن هنا بشأن الشباب والسلام والأمن، يبني سلاما أفضل. ويبني سلاما أكثر استدامة. وهذا صحيح سواء كان ذلك في أيرلندا أو في الشرق الأوسط. لذلك، أريد أن أشكركما على ما قلتماه لنا هذا الصباح.

ونعتبر مشاركة الشباب في العمليات السياسية، بما في ذلك في الانتخابات المقبلة في إسرائيل وفلسطين، أمرا حاسما حقا. ونحن نعلم أن الشباب الفلسطيني يتضرر بشكل خاص من الاحتلال. ونحن نعلم أيضا أن أكثر من نصف السكان الفلسطينيين تقل أعمارهم عن 29 عاما. ومن المحزن أن الشباب الفلسطيني يظل مستضعفا ومحروما، مع ارتفاع معدلات البطالة في صفوفه، وانخفاض تمثيله السياسي.

إن أيرلندا داعم قوي لتعليم الشباب الفلسطيني، الذي نعتبره من ضمن المقومات الحاسمة لبقاء فلسطين اقتصاديا على المدى الطويل. وأيرلندا فخورة بدعمها الطويل الأمد لتقديم الخدمات، بما في ذلك التعليم الجيد للاجئين الفلسطينيين من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وندعو المانحين الآخرين، وأعضاء المجلس هنا اليوم، إلى دعم العمل الحيوي الذي تضطلع به الأونروا.

ونسلم أيضاً بالأثر غير المتناسب للاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات اللائي يواجهن قيوداً أكبر في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتدعم أيرلندا بنشاط مجموعة من المبادرات التي تركز على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على نطاق أوسع. لقد رحبت بالنساء والفتيات الفلسطينيات في مداولاتنا هنا في الأمم المتحدة، ويمكنني أن أقول لكم إنهن مدافعات قويات عن دور المرأة في جميع مجالات العملية السياسية.

وأود أن أشكر المنسق الخاص تور فينيسلاند على الإحاطة التي قدمها اليوم.

وتعارض أيرلندا بشدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وتشكل المستوطنات عقبة رئيسية أمام السلام وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين – وهو حل قائم على وجود دولتين تؤيده أيرلندا تأييدا كاملا ويؤكده القرار 2334 (2016).

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء تكرار هدم المنازل وغيرها من الهياكل الفلسطينية في حمصة البقيع وغيرها. وتحظر قواعد القانون الدولي الإنساني تدمير الممتلكات الخاصة بلا داع، ويجب على إسرائيل أن توقف هذه الممارسات فورا.

وتترتب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أيضا التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بالسماح بتقديم المساعدة الإنسانية الكاملة وبدون عوائق لمن يحتاجون إليها. وتدمير ومصادرة المعونة الإنسانية أمر غير مقبول ويسبب الأذى والمعاناة للفلسطينيين العاديين.

وتواجه ثلاث وخمسون مدرسة فلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، خطر الهدم. ويجب احترام حقوق الأطفال في الحماية والسلامة والرفاه في جميع الأوقات.

ونشير إلى أن اتفاقات أوسلو نصت على نقل المنطقة جيم تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية. غير أن الإجراءات والتوجهات الإسرائيلية الحالية تجعل من الصعب بشكل متزايد تصور هذا النقل، كما أن لها تأثيراً حقيقياً على آفاق الفلسطينيين وحياتهم، ولا سيما الشباب الفلسطينيين.

إن أعمال العنف المستمرة، وكذلك القيود المفروضة على التنقل والدخول، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تضعف الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وداخل مجتمعاتهم المحلية، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية سلمية. وحيثما غابت المساءلة، سيطر مناخ يشجع على المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وكسر هذه الحلقة جزء لا يتجزأ من تحقيق تسوية سلمية.

وتهنئ أيرلندا حكومة إسرائيل وشعبها على إنجازاتهما الجديرة بالثناء في مجال تلقيح المواطنين الاسرائيليين. ونحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة حصول الفلسطينيين على القاح المضاد لفيروس كورونا وتوزيعه عليهم مجانا وبطريقة منصفة، بما يتماشى مع القانون الدولي.

وتجدد أيرلندا دعوتها لإسرائيل لإنهاء حصارها غير القانوني على غزة. فبالنسبة للعديد من الشباب في غزة، تم تحديد حياتهم وتقييدها بالحصار. وهم يعيشون أزمة إنسانية طال أمدها. كما تشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء الأحكام التي أعلنتها في وقت سابق من هذا الشهر سلطات غزة، التي تسمح للأوصياء الذكور بتقييد سفر الأقارب من النساء غير المتزوجات. ونحن نعارض تقييد حقوق النساء والفتيات في التنقل بشكل مستقل.

وتكرر أيرلندا تأييدها لإجراء الانتخابات في فلسطين. ونشجع الفصائل الفلسطينية في جهودها لكفالة إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وندعو إسرائيل إلى تيسير التصويت، لا سيما في القدس الشرقية. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في تلك الانتخابات.

وأخيرا، تكرر أيرلندا تأكيد استعدادها لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في جهودهم الرامية إلى إعادة الانخراط في مسار السلام. ونرحب بالاجتماع الذي عقده مؤخرا مبعوثو المجموعة الرباعية وبالجهود التي بذلتها مجموعة ميونيخ. ونكرر دعوة تور فينيسلاند إلى تنشيط الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك جامعة الدول العربية وأعضاء مجلس الأمن. إن إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلب مشاركة مستمرة ومخلصة ومتسقة من جانب المجتمع الدولي ككل، والمجلس بصفة خاصة. ونحن على استعداد للقيام بدورنا في هذا الصدد.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشكر المنسق الخاص تور فينيسلاند على إحاطته.

كما أشكر السيد أورين جيان والسيدة ملك أبو سعود على عرض آرائهما الثاقبة بشأن القيمة المضافة عندما يشارك الشبان والشابات في منع نشوب النزاعات وحلها داخل مجتمعاتهم.

وأعيد تأكيد إدانة كينيا لجميع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف والتي تعرض سلام ورخاء شعوب الشرق الأوسط للخطر.

ونتطلع إلى وقت تكون فيه التقارير عن الصواريخ وقذائف الهاون التي تستهدف المراكز السكانية المدنية وعن العنف المتصل بالمستوطنين هي الاستثناء في هذه الإحاطات الشهرية.

وتحث كينيا الإسرائيليين والفلسطينيين على بذل قصارى جهدهم لبناء جسور التفاهم والاحترام باستخدام منتديات متعددة. ففي كثير من الأحيان، تسير السياسة في ركاب الناس. وينبغي دعم عمل مقدمي الإحاطتين الشابين اليوم بقوة وتوسيع نطاقه. فقد يكونان هما من يلهم كبارهما لبناء جسور سياسية وأمنية حقيقية.

وإذ يجري تعزيز العنصر المدني للتعاون، ترحب كينيا بكل الجهود الجارية لتعزيز الأمن والتعاون المدني بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ونشيد كذلك بالخطوات المتخذة لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، بما في ذلك تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين استعدادا للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. وقد كان اجتماع 12 شباط/فبراير في القاهرة خطوة هامة نحو تعزيز الوحدة الفلسطينية.

وشهدنا خلال الأشهر الأخيرة عددا من المبادرات لإعادة انخراط الإسرائيليين والفلسطينيين في محادثات السلام، بما في ذلك الدعوة إلى تنشيط روح مؤتمر مدريد واقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن مسائل الوضع النهائي وتنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وترحب كينيا بهذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدفع عملية السلام قدما بهدف استئناف مفاوضات هادفة لتحقيق سلام شامل يقوم على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع حدود ما قبل عام 1967.

وترحب كينيا كذلك بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة بلدان ذات أغلبية عربية باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة. ونأمل أن تؤدي هذه التطورات الجديدة بالترحيب إلى تسهيل – وليس تصعيب – عملية تطبيع العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين كدولتين قادرتين على البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وتدعو كينيا إلى إزالة العقبات التي تحول دون التوزيع العادل للقاح المضاد لفيروس كورونا. ولذلك، نرحب بالزيادة الأخيرة في التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بشأن إيصال الإمدادات الحيوية، بما في ذلك الأغذية والأدوية وتنقل العاملين في المجال الصحي وغيرهم من العمال الأساسيين، دخولا وخروجا من الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة. ونشيد بصفة خاصة باجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد أمس برئاسة النرويج، لمساعدة الطرفين في الاتفاق على كفالة الحصول على اللقاح على نحو منصف.

وتشارك كينيا الوفود الأخرى في الإشادة بالدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتكرر الدعوة إلى تعزيز تمويلها.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا غوادالوبي بوينروسترو ماسيو

أولا، بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي تعقد تحت رئاسة المملكة المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على نجاح عملنا خلال هذا الشهر. كما أعرب عن امتناني للمنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته المفيدة، ولأورين جيان وملك أبو سعود على إسهامهما الملهم. صدقوني، إن بيانيكما يساعدانا على فهم الوضع بشكل أكثر مباشرة وأن نكون أكثر مراعاة لرؤيتيكما. فشكرا جزيلا لكما على مشاركتكما.

تؤكد المكسيك مجددا اقتناعها بأن إقامة دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، استنادا إلى قرارات المجلس والجمعية العامة، هو البديل الوحيد الذي يكفل السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يعالج ذلك الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وحقها في الوجود، مع التمكين في ذات الوقت من إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا.

وسأركز في مشاركتي، بشأن هذه المناسبة، على ثلاث نقاط: أولا، الانتخابات الفلسطينية؛ وثانيا، عمليات الهدم؛ وأخيرا، الحصول العادل على اللقاحات.

فيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية، نرحب بالتقارب بين مختلف الفصائل الفلسطينية. ونشيد بالوساطة التي تقوم بها البلدان العربية، ولا سيما مصر. فمن شأن تشكيل حكومة فلسطينية موحدة وديمقراطية ملتزمة بالسلام أن يمثل خطوة هامة نحو التفاوض على حل للنزاع. وبالمثل، ستكون المساعدة الدولية حاسمة الأهمية لتعزيز التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي المضي قدما ببناء دولة ديمقراطية.

ويرحب بلدي، المكسيك، بالعدد الكبير من المواطنين الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم بالفعل للمشاركة في هذه الانتخابات، الأمر الذي يجسد إرادة الناخبين في أن يكونوا جزءا من هذه العملية. ونحث القادة الفلسطينيين والمجتمع المدني الفلسطيني على تشجيع ترشح ممثلين للنساء والشباب والأقليات في الانتخابات.

وإذ ننوه باستمرار التعاون المدني والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية أيضا على تيسير إجراء الانتخابات الفلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية. ويمكن أن يمثل ذلك تدبيرا حقيقيا لبناء الثقة لإظهار اهتمام إسرائيل بتوطيد وحدة الفلسطينيين، الذين هم شركاؤهم في مفاوضات السلام.

وفيما يتعلق بالهدم، تلاحظ المكسيك أنه وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تمت مصادرة ما لا يقل عن 199 من المباني المملوكة للفلسطينيين أو هدمها بالقوة خلال هذا العام، بما في ذلك 77 مبنى ممولا من قبل المانحين الدوليين. وقد أدت تلك الإجراءات إلى تشريد 285 شخصا، من بينهم 150 قاصرا.

وتدين المكسيك مرة أخرى أي عمل يسعى إلى تغيير ديمغرافية الأراضي الفلسطينية المحتلة أو طابعها أو مركزها، مثل مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين وبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها. فهذه التدابير ليست انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فحسب، بل إنها كذلك تمثل

عقبة أمام حل الدولتين. وتحث المكسيك على الوقف الفوري لبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما بالنسبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد كانت لها آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة في جميع أنحاء العالم. وكما ذُكر في هذا المحفل، فإن توزيع اللقاحات لا يجري بصورة منصفة. ونشيد بنتائج استراتيجية إسرائيل لتطعيم نسبة عالية من سكانها في زمن قياسي كمثال لبقية العالم، ونشيد بالتبرعات التي قدمتها البلدان الأخرى من اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية. كما ندعو إسرائيل إلى زيادة التعاون مع السلطة الفلسطينية لدعم مكافحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك عن طريق زيادة التبرع باللقاحات، فضلا عن تيسير دخول وتوزيع اللقاحات من الخارج.

إننا نأسف أسفا عميقا لاستمرار أعمال العنف وندين الهجمات التي تُشن على المدنيين من كلا الجانبين. ويجب وقف الهجمات التي تُشن من قطاع غزة على المدن الإسرائيلية وندعو السلطات الفلسطينية والقادة السياسيين الفلسطينيين إلى منع الجماعات المسلحة من ارتكاب أعمال عنف يمكن أن تضر بعملية السلام.

وإذ تعترف المكسيك بحق كل من إسرائيل وفلسطين في الأمن، فإنها تدعو كلا الطرفين بقوة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وكذلك ندعو الطرفين إلى وقف التحريض والخطاب المؤجج للمشاعر.

أخيرا، يبدو أن إقامة علاقات دبلوماسية بين عدد من البلدان العربية وإسرائيل، فضلا عن بعض بوادر تخفيف التوترات في الشرق الأوسط، علامات واضحة على أن هذه لحظة مواتية لاستئناف الحوار ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة.

وأود ألا أختتم ملاحظاتي بدون القول بأن المكسيك ترحب بإعلان الولايات المتحدة دعمها للاجئين الفلسطينيين.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود بداية أن أشكر السيد تور فينيسلاند على إحاطته المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط.

كما أشكر الطلاب، السيد أورين جيان والسيدة ملاك أبو سعود، اللذين تدعونا شهادتهما المؤثرتان للغاية إلى العمل وتبينان مدى إلحاح القيام بذلك.

لقد تابعت النيجر بقلق بالغ التطورات الأخيرة في المنطقة، ولا سيما العمليات التي قامت بها القوات الإسرائيلية في حمصة الفوقا، شمال وادي الأردن، والتي تم خلالها مصادرة وهدم 46 مبنى مملوكا لأسر فلسطينية.

وقد خلفت هذه الموجة الجديدة من عمليات الهدم، التي أعقبت تلك التي جرت قبل ثلاثة أشهر فقط في قرية حمصة البقيعة في الضفة الغربية حوالي 60 فلسطينياً من بينهم 35 طفلاً بلا مأوى في ظروف الجائحة والبرد الشديد.

ويدين النيجر استمرار هذه الممارسة المثيرة للجزع التي أدت خلال عام 2020 إلى تدمير أو الاستيلاء على ما يقرب من 849 من الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك 175 منها في القدس الشرقية.

ويذكّر النيجر مرة أخرى بأن هدم وتدمير الممتلكات الخاصة في الأراضي المحتلة محظوران بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وأنها انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار 2334 (2016)، وتقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على مدى أكثر من 70 عاماً من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين إسرائيل وفلسطين.

ولا تزال هذه الممارسة التي تتسم بها سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لآفاق حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد الذي يسمح للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بالتعايش السلمي داخل حدود آمنة ومعترف بها. وهو أيضا الصيغة الوحيدة التي من شأنها أن تمكن لإسرائيل من أن تكفل لشعبها الأمن الذي يحتاجه.

وأود في هذه المرحلة من ملاحظاتي أن أثير جانبا آخر مؤلما بشكل خاص لهدم المنازل في الأراضي المحتلة - وهو الصدمة التي لحقت بالسكان الفلسطينيين. والواقع أن اقتحام المنازل الفلسطينية وغزوها ليلا، وهو ما يقوم به الجنود الإسرائيليون في ساعات متأخرة جدا من الليل في كثير من الأحيان، يعرضان الأسر الفلسطينية، بمن فيها النساء والأطفال لأعمال عنف وتخويف لا تطاق وغير مقبولة، الأمر الذي ندينه بشدة. وقد وثقت ذلك مؤخراً وشجبته منظمة إسرائيلية من منظمات المجتمع المدني في تقرير يثبت الصلة بين هذه الممارسات الصادمة وما ينجم عنها من تعصب نفسي بين السكان الفلسطينيين.

ويجب أن تدعونا هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق السكان الفلسطينيين، بمن فيهم آلاف النساء والأطفال، الخاضعون للاحتلال غير الشرعي من قبل إسرائيل إلى العمل بقدر أكبر من الالتزام والتصميم لوضع حد للمعاناة والمأساة التي يعيشها هؤلاء السكان منذ عدة عقود.

وفي حين أن التطورات الإيجابية التي تحققت خلال الأشهر الأخيرة، من جراء تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض البلدان العربية، قد بعثت الآمال في حدوث تحول في السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب علينا أن نسلّم بأن هذا لم يحدث بعد. ولم يعد من الممكن مواصلة غض الطرف عن الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال من حيث هدم الهياكل الفلسطينية وعمليات نزع الممتلكات التي يجب أن تتوقف تماما. وكذلك يجب وقف التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين وطردهم وتنقلهم، مع توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمثل كذلك انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت الذي يعمل فيه الشعب الفلسطيني على إجراء الانتخابات – التي نأمل أن تساعد من خلال الجمع بين الفصائل الفلسطينية، على تعزيز أسس السلام، ندعو إسرائيل إلى الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي بالامتناع عن أي أعمال من شأنها تأجيج التوترات أو عرقلة استئناف محادثات السلام، بما في ذلك في سياق المجموعة الرباعية، بهدف التوصل إلى حل تفاوضي على أساس الدولتين، على النحو الذي يؤيده المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بأزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة، يرحب وفد بلدي بقرار إسرائيل تسليم ما يقرب من 000 5 جرعة من اللقاح إلى السلطة الفلسطينية. وسوف تسمح هذه البادرة الجديرة بالثناء بتلقيح 2500 شخص، ولكنها ليست كافية وإن كانت رمزية، نظرا لحجم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرة إسرائيل.

وما زال ضعف هذه الفئة السكانية إزاء جائحة "كوفيد-19" يزداد بسبب تضافر العوامل الناجمة عن الاحتلال، مثل الاكتظاظ والفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص المعدات الطبية والموظفين الطبيين، فضلا عن القيود المختلفة.

ولهذا السبب ندعو إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وذلك بدعم السكان الفلسطينيين، بمن فيهم سكان الضفة الغربية المحتلة والأراضي الخاضعة للحصار في غزة، وذلك بضمان حصولهم على اللقاحات على قدم المساواة مع المواطنين الإسرائيليين. وفي الواقع، ينبغي لإسرائيل التي لديها حاليا أعلى معدل للتلقيح في العالم، أن تأخذ في الاعتبار خطر زيادة انتشار الفيروس على أراضيها إذا لم يتم توسيع نطاق التلقيح بين الفلسطينيين، لا سيما وأنه قد ثبت أن هذا الفيروس لا يعرف الحدود.

وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلطة الفلسطينية لتلقيح سكانها ضد الجائحة. وفي هذا السياق، من الضروري أيضا مواصلة تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية لآلاف الأسر الفلسطينية المحتاجة.

وفي الختام، يرحب النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها تور فينيسلاند ويؤكد من جديد التزامه الكامل بدعم جهود ومبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى الإسراع في حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يؤثر بلا شك على السلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بأسره.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منا يول

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته. ونرحب أيضاً بالإحاطات المقدمة من أورين جيان وملاك أبو سعود. توفر لنا أصوات المجتمع المدني والشباب وجهات نظر جديدة وتقدم لنا مساهمات حيوية في عمل هذا المجلس واعتباراته. وتؤكد إسهاماتهم اليوم سبب دعوة النرويج إلى إشراك النساء والشباب في مفاوضات السلام وحل النزاعات في مرحلة مبكرة.

وقبل ثلاثة أيام، استضاف وزير خارجيتنا، مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بوريل، اجتماعا افتراضيا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ويتمثل الغرض من تلك اللجنة في وضع أسس مؤسسية واقتصادية عملية لتحقيق حل الدولتين. ورحبت اللجنة باستئناف التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مما أسهم في إيجاد آلية أكثر إيجابية بين الطرفين.

أشادت عدة وفود باتفاقات التطبيع، ورحبت بصوت الولايات المتحدة في الاجتماع، وأوصت بقوة الطرفين – وشركائهما الدوليين – باستئناف عملية سياسية مجدية بدون تأخير. وتتجلى الأولوية الفورية، بطبيعة الحال، في مكافحة جائحة فيروس كورونا.

وفي حين أن الجهود المتضافرة والناجحة إلى حد كبير التي بذلها كلا الطرفين لاحتواء انتشار الجائحة تبعث على الأمل، فقد شهد عام 2020 مواجهة الاقتصاد الفلسطيني لأحد أكبر معدلات الانكماش منذ إنشاء السلطة الفلسطينية. ويجب على مجتمع المانحين أن يواصل تعزيز نظام الصحة العامة الفلسطيني، بما في ذلك عن طريق المساعدة على توفير ما يكفي من اللقاحات. ويجب أن يساعد على تخفيف العبء عن السكان المتضررين، وتحفيز تعافي الاقتصاد الفلسطيني.

ومن منظور أطول أجلا، أكد المانحون أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى إيرادات أعلى ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

ودعت النرويج المانحين إلى زيادة تبرعاتهم وتركيز صرفها في بداية الفترة إلى السلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وطُلب من الطرفين أيضاً استئناف عملهما بشأن سلسلة من القضايا المالية المتصلة أساساً ببروتوكول باريس وبتحسن إمكانية وصول الأشخاص والسلع وحركتهم، فضلاً عن تيسير التجارة. ونعتزم، كرئيس، عقد اجتماع وزاري للجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز بشأن التوصيات التي قدمت هذا الأسبوع.

وبالانتقال إلى التطورات الميدانية، تشعر النرويج بقلق عميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض آفاق حل الدولتين.

كما ندعو كلا الجانبين إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، بجميع أحكامه. ونحن قلقون بشكل خاص من قرار إسرائيل المضي قدما في خطط بناء آلاف الوحدات السكنية في مناطق حساسة، مثل جفعات هامتوس وهار حوما. وتقوض تلك الأنشطة بشدة احتمالات إقامة دولة فلسطينية متواصلة الأراضي. ونحث إسرائيل على أن تتراجع عن تلك القرارات. ويساور النرويج قلق مماثل إزاء عمليات هدم المنازل

ومصادرتها التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية، ولا سيما في حمحمسة البقاعية كما أوضح المنسق الخاص.

ويتأثر العديد من الأطفال بشكل خاص بتلك الأعمال. وبالفعل، ينبغي حماية الأطفال على الدوام. وقد أثلجت صدورنا الانتخابات الفلسطينية المقررة ونشجع جميع الأطراف الفاعلة في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على الإسهام بشكل بناء في العملية الانتخابية.

وستواصل النرويج دعمها للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، وتشجع على تعبئة النساء والشباب وإشراكهم بشكل أفضل في الانتخابات كمرشحين وناخبين على حد سواء. ونرحب أيضا بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا المجموعة الرباعية، التي كلفها المجلس بتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط. ويشكل تنشيط تلك الصيغة خطوة إيجابية.

وفي حين أن حل الدولتين يبدو بعيد المنال على نحو متزايد، فإن ذلك لا يجعله أقل إلحاحا. والنرويج مؤيد قوي وثابت لحل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وهذا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن الديناميات المتغيرة في المنطقة، بما في ذلك اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وعدة بلدان عربية، يمكن وينبغي استخدامها لتنشيط عملية السلام، وينبغي للأمم المتحدة القيام بدور رئيسي.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

أشكر المنسق الخاص تور فينيسلاند على إحاطته. واستمعنا أيضا باهتمام كبير إلى ممثلي المجتمعين الطلابيين الفلسطيني والإسرائيلي.

تشكل مهمة كفالة تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أولوية في جدول الأعمال الدولي. ومن الواضح أن أحد العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة، يتجلى في تعزيز التسوية في الشرق الأوسط مع التركيز على إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية.

ونلاحظ استئناف فلسطين وإسرائيل الاتصالات لمعالجة مسائل الأمن والمدفوعات الضريبية. وفي المرحلة الراهنة، أضحت مكافحة العدو المشترك - المتمثل في جائحة فيروس كورونا - مسارا هاما للتفاعل. وعقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي تنسق إيصال المعونة الدولية إلى الفلسطينيين، اجتماعا بالفيديو في 23 شباط/فبراير، أبلغنا فيه زملاءنا بالجهود التي نبذلها بالاشتراك مع الفلسطينيين لمكافحة انتشار مرض فيروس كورونا.

وفي الوقت نفسه، فإن الخطوات الأحادية التي تتخذها إسرائيل من أجل إيجاد اتجاهات لا رجعة فيها على أرض الواقع تثير شواغل خطيرة. وتشمل أنشطة بناء غير قانونية، وهدم المنازل، وخطط ضم الأراضي المحتلة، وكلها تقوض احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بدور بناء في التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي التخفيف من حدة المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة، وأهمها في غزة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عملها الفعال في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، في الأراضي المحتلة وفي الدول العربية المجاورة على حد سواء. وثمة حاجة بوجه خاص إلى حشد المساعدة الإنسانية الشاملة في خضم هذه الجائحة من أجل التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية واحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك في سياق التلقيح.

ونعتقد أن عملية التطبيع العربي - الإسرائيلي، التي اكتسبت زخما في عام 2020، ستسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتعزز التسوية في الشرق الأوسط، وتكفل عدم نسيان المشكلة الفلسطينية.

وتؤيد روسيا تأييدا ثابتا الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للإطار القانون الدولي المعترف به عالميا، بما في ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. ولا بديل عن انخراط الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات مباشرة لتحديد معالم التسوية النهائية، بما في ذلك مشكلة اللاجئين والحدود والموارد المائية ووضع القدس. ونتوقع أيضا أن تسهم الانتخابات المقبلة في كل من فلسطين وإسرائيل في توطيد وتعزيز مؤسسات الدولة في كلا الجانبين على المستوى المحلي. كما ينبغي مراعاة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

ونعتزم، مع أصدقائنا المصريين، مواصلة مساعدة الفلسطينيين على تحقيق الوحدة الوطنية على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن الانتخابات المنتظرة في فلسطين تتيح فرصة للتغلب على الخلافات القائمة وتعزيز السلطة المؤسسية.

ونتخذ من جانبنا خطوات لدعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام العادل في المنطقة. ونعتقد أن إحدى المهام الضرورية هي توفير الزخم لأنشطة المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين وضمان عقد اجتماعاتها بشكل منتظم. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجموعة الرباعية - روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - بأن يظلوا يقظين، وأن ينسقوا أعمالهم في جميع الأوقات. لقد اجتمعت المجموعة الرباعية عن طريق التداول بالفيديو في 15 شباط/فبراير، ويمكننا القول إن شركاءنا في هذه الآلية الشاملة للجميع والمعتمدة من جانب مجلس الأمن أظهروا استعدادهم للتعاون البناء.

ونعتقد أنه سيكون من المفيد إشراك أصحاب المصلحة الإقليميين في تعزيز التسوية في الشرق الأوسط. ولذلك، سيكون من المفيد عقد اجتماع وزاري في ربيع أو صيف عام 2021 بصيغة 4+4+2، المجموعة الرباعية زائدا مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بالإضافة إلى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - مع إمكانية ضم المملكة العربية السعودية. وسيتوافق هذا الاجتماع مع مبادرة رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، لعقد مؤتمر دولي بشأن التسوية في الشرق الأوسط. ومن شأن اجتماع المجموعة الرباعية زائدا دول أخرى أن يتيح استعراض الحالة الراهنة، وتحديد المجالات الرئيسية للعمل المشترك الرامي إلى التغلب على الجمود الحاصل في عملية التسوية. ونأمل أن تحظى هذه الفكرة بتأييد واسع النطاق ونشجع جميع الأطراف المهتمة على تشاطر تعليقاتها ومقترحاتها من أجل ضمان الاضطلاع بأعمال تحضيرية شاملة للاجتماع.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته، والسيد أورين جيان، والسيدة ملاك أبو سعود على عرضيهما الممتازين والعميقين.

تحيط سانت فنسنت وجزر غرينادين علما بحكم المحكمة الجنائية الدولية بأن لها ولاية على جرائم الحرب المرتكبة في الأراضي الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب وأن نقدم دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، نعيد التأكيد على أنه يجب على جميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب بالإعلان الذي صدر مؤخرا بأن إسرائيل ستقوم بتطعيم 000 100 فلسطيني يعبرون بانتظام إلى إسرائيل للعمل. وعلى الرغم من ذلك، فإن بدء توزيع لقاح فيروس كورونا، مع عدم تلقي أكثر من نصف الضفة الغربية المحتلة وغزة الإمدادات بعد، يحتاج إلى اهتمام ودعم عاجلين من المجتمع الدولي. ونحث إسرائيل على توفير المزيد من لقاحات فيروس كورونا للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. كما نشيد بجهود البلدان التي قدمت لقاحات للفلسطينيين وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في سد الفجوة التمويلية الكبيرة للخطة الفلسطينية للقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب علينا جميعا أن نعمل معا بلا كلل لمواجهة أزمة فيروس كورونا، تمشيا مع مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

وتشكل المستوطنات وهدم المنازل وتشريد الفلسطينيين مصدر قلق بالغ في القدس الشرقية، كما في بقية الضفة الغربية. ونحن ندين الهدم المستمر للمنازل الفلسطينية والتشريد القسري للأسر الفلسطينية وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف عمليات الإخلاء غير القانونية هذه وإنهاء عمليات الهدم غير القانونية للممتلكات الفلسطينية. فيجب أن يتوقف احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية فورا وبشكل كامل. ونؤكد من جديد أن ليس للمستوطنات أساس قانوني، وتشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، ويجب تفكيكها. وينتهك النشاط الاستيطاني المستمر الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ويعرّض للخطر بشكل خطير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال على الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ولا سيما قطاع غزة، تزداد سوءا. وتظل الأزمة الإنسانية في غزة تشكل مصدر قلق بالغ لوفد بلدي، خاصة الآن أثناء جائحة كوفيد-19. وندعو الحكومة الإسرائيلية، في هذا الصدد، إلى اتخاذ خطوات إضافية لرفع الحصار عن غزة، وتحديدا السماح بالعلاج الطبي والمعونة الإنسانية لمن يحتاجون إليهما. وبالمثل، ندعو المجتمع الدولي إلى معالجة الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال مصدر قلق بالغ لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد تأييدها للمرسوم الذي أصدره الرئيس عباس في 15 كانون الثاني/يناير، الذي يحدد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في وقت لاحق من هذا العام، وترحب بالخطوات التي اتخذت حتى الآن نحو الوحدة الفلسطينية. وينبغي منح جميع الفلسطينيين فرصة لممارسة حقهم الدستوري في التصويت والإسهام في الوحدة الفلسطينية. وعلاوة

على ذلك، نرحب بالمرسوم الرئاسي الذي يكفل ما لا يقل عن سبعة مقاعد برلمانية لأتباع الديانة المسيحية من الفلسطينيين.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحل الدائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن خلال مفاوضات مباشرة وذات مصداقية. وبالتالي فإننا نكرر الدعوة التي وجهها الرئيس عباس للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلام، ونشجع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على المساعدة في ذلك الصدد، في محاولة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حدود ما قبل عام 1967. وأخيرا، ندعو المجلس إلى التمسك صراحة بالقانون الدولي في تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

فقد سمعنا اليوم من مقدمي الإحاطتين الشابين البارزين أننا بحاجة إلى بناء الثقة وإلى حل عادل للفلسطينيين؛ فهذان هدفان مترابطان بشكل لا ينفصم.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتوجّه بداية بخالص الشكر إلى السيد تور فينيسلاند على إحاطته الهامّة وعلى ما أبداه من استعداد واعد لخدمة مسار السلام في الشرق الأوسط. كما نثمّن جهود الأمين العام للأمم المتحدة ونقدّر حرصه على تفعيل حلّ الدولتين ودعم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

تشيد تونس بما تجسّد خلال الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن (انظر S/2021/91) تحت هذا البند، المنعقدة في 26 كانون الثاني/يناير 2021 المنقضي خلال الرئاسة التونسية للمجلس، من توافق دولي حول ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تجاوز الجمود الحالي الذي تشهده عملية السلام في الشرق الأوسط واتخاذ خطوات عمليّة من شأنها إحداث تغيير حقيقي في التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية عبر إطلاق مفاوضات جادّة وذات مصداقية من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات التسوية المتفق عليها.

وفي هذا الإطار، تجدّد تونس دعمها لمبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات بمشاركة جميع الأطراف المعنيّة للانخراط في عمليّة سلام حقيقية وفقا للأسس المتعارف عليها. وتماشيا مع هذه الرؤية، نعرب عن تأييدنا لمقترح عقد اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على المستوى الوزاري في صيغة موسّعة في غضون الأشهر المقبلة، مع التأكيد على ضرورة إشراك الفلسطينيين في أيّة مساع أو مبادرات لتسوية النزاع وتحقيق السلام في المنطقة.

وتثمّن تونس في هذا السياق المواقف البنّاءة التي عبّرت عنها مكونات الرباعية الدوليّة في الفترة الأخيرة وما تمّ تأكيده من استعداد للتفاعل مع الزخم الدولي لإحياء عمليّة السلام في الشرق الأوسط. ونحن نأمل أن تُترجم هذه المواقف إلى تحرّك عملي جامع، من دون مزيد من التأخير، خاصّة أمام خطورة ما آلت إليه الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلّة، في ظل إمعان سلطات الاحتلال في سياساتها القمعيّة ونشاطاتها الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي وفي انتهاكاتها الجسيمة لأبسط الحقوق الأساسيّة للشعب الفلسطيني.

كما تؤكد تونس مجدّدا مسؤوليّة مجلس الأمن في صون الأمن والسلم الدوليّين وضمان تنفيذ قراراته ذات الصّلة بالقضيّة الفلسطينية، وآخرها القرار 2334 (2016)، والدّفع في اتجاه تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدوليّة، لا سيما عبر حمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلّة.

استمعنا بقلق وانشغال بالغين إلى ما جاء في إحاطة المنسق الخاص للأمم المتحدة من بيانات بشأن تكثيف القوة القائمة بالاحتلال نشاطها الاستيطاني وعمليّات هدم المنازل وتشريد السكّان الفلسطينيين ومحاولة قطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية والضفة الغربيّة، ما يمثّل تهديدا مباشرا لحلّ الدولتين وعقبة جديّة أمام التوصّل إلى تسوية سلميّة للنزاع. وإزاء هذه الانتهاكات الخطيرة، فإنّنا نحثّ مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككلّ على تحمّل مسؤولياته عبر فرض احترام قرارات الشرعيّة الدوليّة، وإلزام سلطات

الاحتلال بالوقف الفوري والكامل لأنشطتها الاستيطانية والتخلّي عن مخطّطاتها لضم الأراضي بشكل نهائي وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية.

كما نجدّد مطالبة المجتمع الدولي بضمان الحماية للسكّان المدنيين الفلسطينيين ومساءلة اسرائيل كقوّة قائمة بالاحتلال على جرائمها المرتكبة، وحملها على إنهاء الحصار الجائر على قطاع غزّة ووضع حدّ لكلّ أشكال العقاب الجماعي الأخرى.

وتهيب تونس بالفاعلين الإقليميين والدوليّين للعمل على الرفع من مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة، لاسيّما في ظلّ التهديد الوبائي لجائحة كوفيد-19، وتداعيات التضييقات الاقتصادية للاحتلال. كما تؤكد على أهميّة الاستجابة لنداء "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)" لتأمين حاجياتها الماليّة لسنة 2021.

وترحّب بلادي في هذا السياق بما عكسه الاجتماع الأخير "للجنة الاتّصال المخصّصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني" المنعقد في 23 من الشهر الجاري، من التزام دولي في هذا الاتجاه، وباستعادة الولايات المتحدة الأمريكية لموقعها صلب اللجنة.

السيد الرئيس،

في الختام، تؤكد تونس مجدّدا موقفها الثّابت الدّاعم للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق ولاسيّما حقّه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 04 جوان 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السّلام العربية ومبدأ حل الدولتين.

كما تشدّد على أنّ آمال الملايين من الفلسطينيين وشعوب المنطقة، ولاسيّما من الشباب، معلّقة على جهودنا المشتركة، خاصّة من موقعنا صلب هذا الجهاز الأممي القادر على إحداث تغيير فعليّ من أجل تحقيق العدالة والحرية والكرامة وإحلال السلام الذي طال انتظاره.

إنّ مسؤوليتنا مشتركة ومصداقية مجلسنا هذا في الميزان، ولاخيار أمامنا سوى التحرّك انسجاما مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة "لنؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أبدأ بتوجيه الشـكر إلى المنسـق الخاص على إحاطته. وأشـكر ملاك وأورين على تقاسـم تأملاتهما الشخصـية معنا اليوم، بما في ذلك كيفية المساعدة في تعزيز السلام والتفاهم بين الأجيال الجديدة والأكبر سنا.

ولبناء الثقة بين الأطراف والسكان، يجب أيضا وقف الأعمال الانفرادية. لقد دعت المملكة المتحدة حكومة إسرائيل إلى إنهاء هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدت عمليات الهدم الأخيرة في حمصة البقاعي مرة أخرى إلى تشريد المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من الضعف، بمن في ذلك الأطفال. ونحث حكومة إسرائيل على السماح بإيصال المساعدة الإنسانية الحيوية دون عوائق. كما ندعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن إفساد أو مصادرة هذه المساعدة بعد تسليمها.

وستواصل المملكة المتحدة الدفاع عن حقوق وحريات النساء والشباب والفئات المهمشة. ونشاطر النساء الفلسطينيات، وجميع الفلسطينيين رفض التغييرات الأخيرة التي أجرتها حماس، بوصفها سلطة الأمر الواقع في غزة، لترتيبات السـفر من غزة، التي سـتحد من اسـتقلال المرأة وحريتها في غزة. وندعو إلى إلغاء هذا القرار تماما، وإلى أن تكفل جميع الأطراف مزيدا من الحريات والحماية للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وندعو بوضـوح إلى أن يجب على الطرفين أن يعملا معا لإدخال تحسـينات مفيدة للفلسـطينيين والإسرائيليين. وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أرحب على غرار الآخرين، بالمناقشات البناءة التي جرت هذا الأسبوع في إطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ويجب علينا الآن تحقيق التقدم صـوب التدابير التي من شـأنها أن تخفف من التحديات الصـحية والاقتصـادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونرحب بالتعاون في الحصول على اللقاحات، وندعو حكومة إسرائيل إلى تيسير نقل اللقاحات إلى السلطة الفلسطينية عند الاقتضاء. ونتطلع إلى التزامات ملموسة ومحددة زمنيا من جانب الطرفين للتغلب على العقبات التي طال أمدها أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وسيساعد التقدم المحرز في تلك المسائل على تهيئة بيئة مواتية لمفاوضات السلام في المستقبل.

أخيرا، أود أن أرحب بالتقدم المسـتمر نحو إجراء الانتخابات التشـريعية والرئاسـية في الأرض الفلسـطينية المحتلة. وكما سـمعنا اليوم، فإن الفلسـطينيين بحاجة إلى انتخابات حرة ونزيهة، باعتبارها طريقا إلى المؤسسات الخاضعة للمساءلة على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحل الدولتين. وسـنواصـل العمل مع أطراف النزاع من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتوصـل إلى اتفاق دائم. وكما أوضـح مقدمو الإحاطات اليوم، يجب أن نعمل من أجل مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويعدُّ التوصل إلى حل عادل ودائم من شأنه إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام للإسرائيليين والفلسطينيين الطريق الأفضل لبناء هذا المستقبل.

المرفق السابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته. واستمعنا إلى تقريرين قويين ومؤثرين من المشاركين في تقديم الإحاطات من المجتمع المدني عن أثر هذا النزاع على الشباب وكيف يمكن أن يعمل الشباب على حله. وكما قال المنسق الخاص، لن يكون هناك حل بدون إشراك الشباب مثل ملاك وأورين. ولذلك كان من المهم الاستماع إليهما اليوم. وإنني ممتن، سيدتي الرئيسة، لمنحنا هذه الفرصة للقيام بذلك.

وكما قلت في آخر مرة اجتمعنا فيها بشأن قضية فلسطين في الشرق الأوسط (انظر S/2021/91)، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل مستقبل أكثر سلاما وأمنا وازدهارا لشعوب الشرق الأوسط. وهذا يعني بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء تركيز جهودنا على تعزيز حريتهم وأمنهم وازدهارهم على نحو ملموس في الأجل القريب. وتلك أفضل طريقة للتقدم نحو حل تفاوضي على أساس الدولتين، تعيش فيه إسرائيل في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وتقوم مشاركتنا الدبلوماسية على أساس التشاور النشط مع الإسرائيليين والفلسطينيين. ومنذ أن تولت إدارة بايدن السلطة في الشهر الماضي، استؤنف تفاعل الولايات المتحدة مع كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية، مما فتح بعض قنوات الاتصال الهامة. وفي الوقت نفسه، نواصل مشاوراتنا الوثيقة مع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك من خلال الاتصال الهاتفي الذي تم في الأسبوع الماضي بين الرئيس بايدن ورئيس الوزراء نتنياهو.

وفي الوقت الذي نعمل فيه على تلبية الاحتياجات الملحة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، نلاحظ أن الأزمة الإنسانية في المنطقة معقدة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واستمعت بعناية إلى كلمات المنسق الخاص حول كيفية التعامل مع اللقاحات. ونشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على العمل معاً على تيسير لقاحات كوفيد-19. وتشكل الجائحة تهديداً صحياً وأمنياً لنا جميعاً، ويجب علينا أن نعمل معاً حتى يتم تلقيح الناس حيثما كانوا.

ويجب علينا أيضا أن نقر بالتفاوت غير المستدام في التنمية الاقتصادية بين مجموعتين من السكان مرتبطتين معا ارتباطا لا ينفصم ويعيشان بالقرب من بعضهما البعض. وتأتي إسرائيل بين أعلى اقتصادات العالم، حيث يعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبة فرنسا واليابان، بينما لا تزال الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان من عدم استقرار اقتصادي وفقر شديدين ويواجه سكان غزة أحد أعلى معدلات البطالة على وجه الأرض. وهذه ليست فجوة في المواهب، بل هي مسألة هيكلية ينبغي تشخيصها ومعالجتها. وليس أمامنا خيار سوى أن نفعل ذلك إذا أردنا الحفاظ على حل الدولتين والنهوض به.

عليه وكما لاحظنا في الشهر الماضي، تعتزم الولايات المتحدة استئناف برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني بغية مساعدة الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى مساعدة حقيقية وتحقيق الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين.

هناك تاريخ طويل من توافق الآراء بين الحزبين في الولايات المتحدة بشأن قيمة المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة للفلسطينيين، ونعتزم تقديم المساعدة التي تعود بالفائدة على جميع الفلسطينيين، بمن

فيهم اللاجئون. ونحن لا نعتزم القيام بذلك كمنة، ولكن لأنه في مصلحة الولايات المتحدة. يدعم التمويل في نهاية المطاف أمن إسرائيل أيضاً.

ونتطلع إلى استئناف تلك البرامج الهامة، بما يتفق مع المتطلبات المنصوص عليها في قانون الولايات المتحدة. وينبغي أن نرى، فيما يتصل بذلك، نهاية للمدفوعات الفلسطينية المرتبطة بأولئك الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتوقف الهجمات الإرهابية المتكررة على إسرائيل من غزة، ويجب أن يتوقف العنف والتحريض على العنف من جانب جميع الأطراف.

وأريد أن أكون واضحاً. إن جهودنا لإعادة إشراك الشعب الفلسطيني وقيادته لا تنتقص بأي شكل من الأشكال من التزامنا تجاه إسرائيل. وما زلنا نشعر بالجزع إزاء العدد الهائل من قرارات الأمم المتحدة الأحادية الجانب التي تُفرد إسرائيل، بينما تتجاهل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مجموعة كاملة من الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها بلدان أخرى في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمكانة إسرائيل ومشاركتها في هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بعيدا عن التحيز والهجمات غير العادلة.

ومجلس حقوق الإنسان مثال على هيئة دولية تركز على إسرائيل تركيزاً غير متناسب. وتواصل الولايات المتحدة معارضتها الشديدة للنهج المتحيز والأحادي الجانب الذي ينتهجه مجلس حقوق الإنسان ضد إسرائيل في إطار البند 7 من جدول أعماله، وهو البند الوحيد الدائم المخصص لبلد بعينه من بنود جدول أعمال المجلس. إن الدفاع عن إسرائيل من أن تُفرد بشكل غير عادل في مجلس حقوق الإنسان سيكون عنصراً رئيسياً في مشاركتنا من جديد مع تلك الهيئة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أيضاً قراراً يطالب بالولاية الإقليمية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، مع الاعتراف الصريح بالمسائل القانونية والوقائعية الخطيرة التي تحيط بقدرتها على القيام بذلك. مثل هذه الإجراءات ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية تزيد من حدة التوتر وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. والطريق الواقعي الوحيد لإنهاء النزاع هو من خلال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وسنواصل حث البلدان الأخرى على الانضمام إلى جهودنا لدعم الانخراط المجدي بين الجانبين.

المرفق الثامن عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، ترا فونغ نغوين

أشكر السيد تور فينيسلاند على إحاطته القيمة. وأرحب وأشكر الطالبين اللذين قدما إحاطتين من إسرائيل وفلسطين على عرضيهما المؤثرين والزاخرين بالمعلومات.

في البداية، أود أن أرحب بالتطورات الأخيرة نحو إجراء أول انتخابات في فلسطين منذ أكثر من عقد. لقد كان الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة في وقت سابق من هذا الشهر خطوة حاسمة للوحدة الوطنية والمصالحة. ونشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في فلسطين على مواصلة محادثاتها بطريقة بناءة لمعالجة جميع المسائل المعلقة استعدادا للانتخابات. ونؤكد مرة أخرى أن الانتخابات يجب أن تكون حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ونكرر دعوة الأمين العام السلطات الفلسطينية لدعم مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية. ونحث السلطات الإسرائيلية على تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. كما ندعو جميع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين إلى التكاتف لمساعدة الفلسطينيين في انتخاب ممثليهم وتشكيل حكومة موحدة.

وفيما يتعلق بعملية السلام، ترحب فييت نام بجميع الجهود والمبادرات التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد سررنا لرؤية الزخم الجديد الذي تولد عن المشاركة الأقوى من الأطراف المعنية في عملية السلام. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن بشأن اقتراح الرئيس عباس عقد مؤتمر دولي، فضلا عن المقترحات الأخرى التي قد تبعث بارقة أمل جديد لحل الدولتين. ونأمل أن نرى المجموعة الرباعية تضطلع بدور أقوى وأكثر نشاطا في تلك العملية. ونشجع أيضا جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما فيها جامعة الدول العربية، على اتخاذ خطوات ملموسة لبناء زخم للاتجاهات الواعدة الحالية.

وفي هذه المرحلة الحرجة، هناك حاجة خاصة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة. وتكرر فييت نام دعوتها جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال انفرادية من شأنها أن تقوض الثقة وتقوض احتمالات التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الإسرائيلية على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ووقف هدم ومصادرة المباني والممتلكات المملوكة للفلسطينيين. وتشجعنا التقارير التي أفادت بأن الجانبين عملا عن كثب مع الأمم المتحدة وشركائها، لضمان إيصال المعدات والإمدادات، واللقاحات في الآونة الأخيرة، إلى جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونرحب بالخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة المصرية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ونحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ نفس الإجراء في هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشدد فييت نام مرة أخرى على الظروف المزرية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني. ونرحب بالمساعدة الإنسانية المستمرة والمستأنف تقديمها من المانحين الدوليين. ونكرر دعمنا لوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في جهودها الرامية إلى تخفيف محنة الشعب الفلسطيني في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر تأكيد دعمنا الثابت للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين وعاصمتها

القدس الشـرقية، التي تتعايش سـلميا جنبا إلى جنب مع دولة إسـرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967 وتسوية تفاوضـية ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).